

لان الظاهر يشهد له وبينه المرأة تنهت خلاف الظاهر فكانت  
او وان كان مهر المثل يشهد لها بان مثل ما تدعيه او اكثر  
كانت بينة الزوج او لانها تنهت الخط وهو خلاف الظاهر  
وان كان مهر مثلها لا يشهد لها ولا له بان كان اقل مما ادعت  
المرأة واكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح انها يتها تران **وان**  
**عجز** الى الزوجان عن اقامة البينة **بمخالفان ولم يفسخ**  
**النكاح** لان عجز كل منهما ينتج بربا يدعيه صاحبه من التسمية  
فيبقى العقد بالاشتمية وذلك يزهد للنكاح فلا حاجة  
الى الفسخ بخلاف البيع **بل حكم** بتسديد الكاف اذا لم يجعل  
**مهر المثل** حكم **فيقضي بقوله** اي بقول الزوج **لو كان مهر**  
**المثل** قال الزوج **او كان اقل** من ذلك ويقضي بقولها اي  
بقول المرأة **لو كان مهر المثل** **كافا لتا** وكان اكثر من ذلك  
**ويقضي به** اي مهر المثل **لو كان بينه** اي بين ما قالته هو وبين  
ما قاله لولده لما اتفق بينهما التسمية احتيج الى تحكيم مهر  
المثل فيقضي بقول من يشهد له مهر المثل وان لم يشهد له واحد  
منها بان كان اقل مما ادعت واكثر مما اقر به هو فحسب بذلك  
وعند ابو يوسف القول قول الزوج مع يمينه الا ان يات  
بشيء مستكبر لا يتعارف مهر اذ قد تحققت في النكاح  
**ولو اختلفا** اي الموجر والمستاجر **في الاجارة قبل الاستيفاء**  
لمتبقا المقفول عليه **مخالفان** وان اداك لبيع اذا الاجارة تشبه  
البيع وايها نقل عن اليقين لزمه دعوى الاخر وايها بره قبلت

بينه

بينته ولو برهنا كانت بينة الموجر وان كان الاختلاف في الاجارة  
وبينة المستاجر ان كان الاختلاف في المنافع وان كان الاختلاف  
فيها قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل بخلاف يدعي هذا  
بعشرة دراهم والمستاجر شهرين بخمسة فيقضي بشهرين بعشرة  
فيعمل بينة احدهما في الزمان وبينة الاخر في مقدار الاجرة **وان**  
**اختلفا بعده** اي بعد استيفاء المقفول عليه **لا يتخالفان**  
**ويكون القول للمستاجر** مع يمينه لان التخالف يثبت لاجل  
الفسخ والمنافع التي استوفواها لا يمكن فسخ العقد فيها بل يثبت  
التخالف **والبعض** في الاستيفاء **معتبر بالكل** يعني اذا  
استوفى بعض المنافع وبقي البعض لعينه وكل واحد منهما بالكل  
حتى يمتنع التخالف في المستوفى ويكون القول فيه للمستاجر  
كالمتوفى في الكار ويجوز التخالف في الباقي ويقضي العقد فيه  
كما اذا لم يستوف شيئا وهذا الاجماع **وان اختلف الزوجان**  
**في فتاع البيت** **فالقول لكل** ولحد منهما اي من الزوجين  
سواء كان النكاح قائما بينهما او لم يكن **فيما صلح له** اي لكل واحد  
منهما والذي يصلح للزوج كالعامة والقباء والقلنسوة  
والطيبلسمان والسلاح والمنطقة والكتب والقوس والدرع  
الحد يد والذي يصلح للمرأة كالحجار والدرع والاساور وخواتم  
النساء والخمائل ويجوز ذلك فالقول قولها فيها مع يمينها الا  
اذا كان الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون القول قولها  
لنعارض الظاهرين وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجال